



## المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: آفاق تعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العراق

اسم الكاتب: م.م. سعد حميد ابراهيم السعدي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1975>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 08:58 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجالات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



## آفاق تعزيز العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في العراق

المدرس المساعد

سعد حميد

ابراهيم السعدي<sup>(\*)</sup>

### المقدمة:

بعد التغيير السياسي الذي حدث في العراق في // والذى بدأ يعبر عن ذاته بمخرجات كان في مقدمتها احتلال العراق وفق قانون مجلس الأمن انهمرت علينا مفاهيم لم نكن متحسسين لتدالوها بسبب الكبت الذي تعرض له العراقيين ابتداء من أول نشوء الدولة العراقية عام ولحد ألان وهذه حقيقة موضوعية لا نخفي عليها.

ولذلك كان لمفهوم المجتمع المدني صدى كبير داخل مؤسسات المجتمع العراقي وكافة أوساطه الاجتماعية ثم إن هذا المفهوم ارتبط بمفاهيم أخرى تمثل احد المطالب المهمة للمجتمع العراقي والحكومة العراقية ألا وهو مفهوم الديمقراطية والحربيات العامة.

ومن هنا انطلقت فرضية البحث بأن هناك علاقة طردية بين التجربة الديمقراطية والمجتمع المدني فكلما كان هناك دور فاعل ومشارك للمجتمع المدني في العملية الديمقراطية كلما انعكس ذلك ايجابيا على التجربة الديمقراطية مما يجعلها تجربة ناجحة والعكس صحيح

### العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية

من المتعارف عليه إن الديمقراطية والمجتمع المدني يشتركان في علاقة تكاملية ذلك إن الديمقراطية هي السبيل لانتعاش مؤسسات المجتمع

<sup>(\*)</sup>مدرس العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية.

المدنى مثلما المجتمع المدنى هو الركيزة الأساسية لترسيخ التجربة الديموقراطية

إذن هناك علاقة حتمية وجذرية بين المجتمع المدنى والتطور الديموقراطي ولا سيما في مجال تبني مؤسسات المجتمع لعلاقات تقوم على تقدير حق الاختلاف في الآراء والمصالح المادية والمعنوية في داخل مؤسساتها وفيما يخص علاقاتها مع بعضها البعض ومع الدولة كذلك . ويصبح القول إن الديموقراطية هي الوجه السياسي للمجتمع المدنى فهي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتناقض والصراع ووفقا لقواعد المتفق عليها مسبقا من لدن كل الإطراف : والى جانب ذلك فان مؤسسات المجتمع المدنى هي مدارس للتنمية السياسية على الديموقراطية سواء كانت جمعية خيرية أو نادى رياضي أو رابطة ثقافية أو حزبا سياسيا أو نقابة عمالية فانها تدرب أعضائها على الممارسات الخاصة بالديمقراطية في المجتمع الأكبر مثل الالتزام بشرط العضوية وحقوقها وواجباتها والمشاركة في النشاط العام والتعبير عن الرأى والاستماع للرأى الآخر وعضوية اللجان والتصويت على القرارات والمشاركة في الانتخابات والقبول بالنتائج .

سواء كانت في مصلحة العضو أو لم تكن . وبالإضافة إلى ذلك فان مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى هي في واقع الحال جماعات مصالح . تتمي وتدافع عن هذه المصالح في مواجهة المنافسين والخصوم من جماعات ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى وعلى مواجهة الدولة أيضا ملتزمة بالأسلوب السلمي لإدارة الصراع والاختلاف .

<sup>١</sup> احمد شكري حمود الصبيحي ، مشكلات المجتمع المدنى ومستقبله في الوطن العربي ، اطروحة

دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد / ١٩٩٨ ، ص ٤٥ .

<sup>٢</sup> عبد الغفار شكر و محمد مورو ، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديموقراطية ، دار الفكر ، سوريا ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٦ .

وبهذا المعنى تغدو جزء لا يتجزء من البناء الديمقراطي العام إن وجد فعلاً وجزءاً لا يتجزء من الشروط الالزمة لوجود مثل هذا النظام أو أصلاحه أو التمهيد لنشأته إن لم يكن موجود بالفعل

إن مؤسسة المشاركة السياسية هي المتغير الجوهرى الذى يمكن على أساسه تحديد النظام الديمقراطي وتمييزه عن غيره من الأنظمة ومن دونه يمكن أن يختلط مع غيره من الأنظمة وبخاصة تلك الأنظمة التي تبدو ديمقراطية في شكلها ومظاهرها الخارجى وغير ديمقراطية في مضمونها وطبيعة ممارستها وهي النموذج الشائع في اغلب الدول النامية .

أن عملية بناء المؤسسات السياسية ترتبط بطبيعة الهدف المطلوب تحقيقه من وراء بنائها فالمؤسسات ليست لها قيمة بحد ذاتها وإنما تأتي قيمتها من الوظيفة الموكل لها إنجازها إذ لا توج ثمة علاقة بين مسألة توظيف .

الظروف الملائمة لنظام ديمقراطي من عدمه وعملية بناء المؤسسات فلكل من الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية ومؤسساتها وقدراتها التي تستخدما لتحقيق الأهداف التي تضعها النخب الحاكمة فهناك مؤسسات تعزز التطور الديمقراطي وتسمح بالمشاركة السياسية وهناك مؤسسات تعزز قدرات الضبط الاجتماعي والتوجيه السياسي وإقناع وربما الإكراه الإيديولوجي وحشد المواطنين وتعيّنهم من دون مشاركة حقيقة من جانبهم فيكون التساؤل عن طبيعة الإيديولوجية التي تلتزم بها النخب الحاكمة والثقافة السياسية السائدة في المجتمع طبيعياً بصدده البحث عن الهدف الذي تبني من أجله المؤسسات : وفي هذا المجال نحاول أن نبرز عدة نقاط محددة تدور حول جوهرها

الديمقراطية وروحها :

<sup>3</sup> جاسم القطامي ، تقييب على ورقة باقر النجار ( المجتمع المدني في الخليج العربي والجزيرة العربية ) في ندوة المجتمع العربي في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية . ص ٦٠٠ .

<sup>4</sup> نقاًلا عن احمد شحادة محمد الكبيسي ، إشكالية المجتمع المدني في دول الخليج العربي ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) مقدمة إلى كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ص ٢٠٠ - ١٥٦ .

<sup>5</sup> نقاًلا عن المصدر السابق ص ١٥٦ - ١٥٧ .

. الديمقراطية تعني احترام حقوق الإنسان التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة كحق التعليم والعمل والصحة والرعاية الاجتماعية .

. الديمقراطية تعني التعددية السياسية فسيطرة الرأي الواحد أصبحت تتطوي على خطور التجمد وقتل الإبداع ولم تعد مقبولة في ظروف الحياة الحديثة التي بلغت حد من التعقيد والتشابك . لذا فإن تعدد الآراء والاتجاهات والتصورات وتوفير المناخ الصحي بتفاعلاتها هو الضمان الأكبر للتجدد والصواب .

. الديمقراطية تعني إمكان تداول السلطة شرعاً وسليماً فلا معنى للتعددية من دون توفير آليات تسير شؤون المجتمع بحيث يحظى الاتجاه الذي يحوز الأغلبية بالسلطة بتنفيذ برنامج اكتسب التأييد والموافقة العامة فاستمرار السلطة بلا تغيير في أيدي طرف واحد مفسدة .

ومن أهم مميزات الديمقراطية وبالتالي توفير آليات التداول السلمي للسلطة بلا انقلابات أو تصفيات . وهناك بعض العوامل التي تساعد على خلق البيئة المناسبة لظهور الديمقراطية وتعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي :  
- ومنها :

- . وضع دستور ديمقراطي للدولة .
- .. أن تكون الدولة قانونية بمعنى احترام سيادة القانون والمساواة القانونية .
- . احترام حقوق الإنسان ونشر التعليم واحترام حرية التعليم .
- . السماح بالتنظيمات الاجتماعية والمهنية والسياسية .
- . الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية وممارسة الرقابة على أجهزة الحكم .
- . إقرار التعددية السياسية على أساس غير قبلية أو مذهبية .

<sup>٦</sup> نقلًا عن المصدر السابق ص ١٥٨ .

- . تأمين الحاجات الأساسية لجميع المواطنين .
- . خلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة .
- . نشر الثقافة السياسية لترسيخ المفاهيم الديموقراطية .

على إن مفهوم الممارسة الديموقراطية لا يقتصر على علاقة الحاكم بالمحكوم بل يغطي سلوك المجتمع والمواطنين من خلال التنظيمات والتجمعات وبالتالي ممارسة القوى السياسية لأدوارها وفي مقدمتها الأحزاب والمنظمات والنقابات والجمعيات العلمية والأهلية.

إذن فلا وجود للديمقراطية الحقيقية إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني فكلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فاعليتها وتواتر نشاطها ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياته وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وخفت فاعليتها وتوقف نشاطها ازداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين وتضخم دور القوة في العلاقة بين المواطنين والدولة على حساب حقوقهم وحرياتهم .

وهكذا تعمل مؤسسات المجتمع المدني كقنوات للمشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات السياسية مما يجعل منها ضرورة لاغني عنها بالنسبة للديمقراطية فإذا كان النظام السلطوي يميل لأن يستولي على دور مؤسسات المجتمع المدني وأشغال محلها بنفسة في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية كمفتاح للهيمنة على المجتمع ضمن غير المتصور قيام نظام ديمقراطي من دون مؤسسات المجتمع المدني بدورها الفاعل ولا يمكن لأركان العملية الديمقراطية إن تتكامل من دونها وبالمقابل لن يكون من الممكن لمؤسسات المجتمع المدني إن تتمو وتنتطور وان تحصل على دورها الفعلي إلا في ظل نظام ديمقراطي .

<sup>7</sup> برهان غليون ، بناء المجتمع المدني العربي : دور العوامل الداخلية والخارجية ، في ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية ص ٦٩٧ .

يمر العراق حاليا بعمليتي بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في نفس الوقت والصلة بين العمليتين قوية بل أنها أقرب إلى إن تكونا عملية واحدة من حيث الجوهر ففي الوقت الذي تتم فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتبلور فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دائرة المشاركة في الحكم .

وهكذا فإن الدور لها للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعزيز الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة

المجتمع المدني وما تقو به من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسخير المجتمع وهي من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتشريع الديمقراطي والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية .

ولايُمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع مالم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تتضمنه من نقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات نسائية وشبابية .. الخ .

حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربيه ملابين المواطنين ديمقراطيا وتدريبهم عمليا لاكتساب الخبرة الازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر . وهذا ما يحتاجه العراق حاليا بعد عقود من الاستبداد وغياب وتغييب الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني والذي نتج عنه ضعف المشاركة السياسية وعدم ارتقاء الوعي الشعبي لدى المواطن العراقي بالديمقراطية والتعديدية السياسية والتداول السلمي للسلطة ... الخ .

<sup>٨</sup> حسين علوان البيج ، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦١ .

<sup>٩</sup> عبد الغفار شكر ومحمد مورو ، مصدر سابق ص ٨٥ .  
<sup>١٠</sup> المصدر السابق ص ٥٩ .

ذلك إن الديمقراطية لا ينبعها إلا التطبيق الفعلي لها بمعنى أن التطبيق الفعلي لها بمعنى أن الديمقراطية هي الطريق إلى الديمقراطية . وبهذا الشكل ترسو صيغة علاقة طرديّة بين الديمقراطية والمجتمع المدني مؤداها متى ماترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني ومتى ما انحسرت الديمقراطية تراجعت مؤسسات المجتمع المدني أحدى علامات الديمقراطية البارزة فحسب وإنما هي تشكل الدعائم الأساسية الديمقراطية أيضاً فلا ممارسة ديمقراطية حقيقة بغير مجتمع مدني فاعل ونشيط بل إن الديمقراطية تتعرّز بوجود مؤسسات المجتمع المدني في سياق الدفاع عن مصالح القوى التي تمثلها تصنون الديمقراطية وتعمل على ترسيدها .

وعليه يمكن لمؤسسات المجتمع المدني إن تلعب دوراً أساسياً في البناء الديمقراطي في العراق وذلك من خلال الأدوار الأساسية الآتية :

- تعد مؤسسات المجتمع المدني مدارس للتشيّة السياسية على الديمقراطية .

- إلى جانب السلطات القضائية والدستورية تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتحديد وضبط واحتواء بعض التجاوزات التي يمكن أن تبرز من العملية الديمقراطية .

- تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً بارزاً في أغذاء العملية الديمقراطية وتحافظ على تنوعها وتحد من نفوذ الحركات المتطرفة وتأثيرها التي تستغل مشاعر السكان البسطاء وخصوصاً المشاعر العرقية والدينية لأهداف انتخابية .

<sup>11</sup> حارث محمد ، التعددية الثقافية والسياسية في العراق ومستقبل التحول الديمقراطي ، مجلة مركز العراق للأبحاث ، العدد الثاني ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٦ .

<sup>12</sup> حسين علوان البيج ، مصدر سابق ، ص ١٦١ .

## الخاتمة

. يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملئ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف .

. تعرف الديمقراطية بأنها نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح ويتم ذلك من خلال إقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة من قبل الكثرة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة السياسية بما في ذلك تداول السلطة وفق شرعية دستور ديموقراطي .

. بعد سقوط النظام السياسي في العراق / واجه مفهوم المجتمع المدني صدى كبير داخل مؤسسات المجتمع العراقي وكافة أوساطه الاجتماعية حيث ارتب هذا المفهوم بمفاهيم أخرى تمثل أحدى المطالib المهمة للمجتمع العراقي والحكومة العراقية الا وهو مفهوم الديمقراطية والحربيات العامة .

. هناك بعض المعوقات التي تقف إمام عملية التحول الديمقراطي في العراق لعل أهمها :

. ارتفاع نسبة الامية التي تعد اكبر عائق لبناء المجتمع الديمقراطي .

. مشكلة التعصب القبلي والطائفي والديني وسيادة الانتماءات الفرعية وتغليبيها على حساب الانتماءات الوطنية .

. تردي الأوضاع الاقتصادية بفعل انتشار  
البطالة وتردي الأوضاع المعيشية لعدد كبير  
من المواطنين العراقيين .  
معوقات أمنية كذلك هناك معوقات تقف إمام  
منظمات المجتمع المدني وأهمها معوقات فنية  
ومادية .